

رقم المتسلسل	رقم الطعن	موضوع الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
1.	2017/1 الطعن رقم 2 2016/	الذفع بعدم دستورية نظام التكافل الاجتماعي للتضامن وموظفي وزارة العدل رقم (44) لسنة 2015.	رد الطعن	5447	2017/3/1
2.	2017/2 الطعن رقم 2016/3	الذفع بعدم دستورية المولد (9 و10 و13) من قانون رسوم طوابع الولادات رقم (20) لسنة 2001.	رد للطعن شكلاً بالنسبة للمادة (9) من قانون رسوم طوابع الولادات رقم (20) لسنة (2001)، ورد للطعن موضوعاً بالنسبة للمادتين (10 و 13) من القانون المذكور	5447	2017/3/1
3.	2017/3 الطعن رقم 2017/1	الذفع بعدم دستورية المادة (59) من قانون تنظيم المدن وللقري والأبنية.	رد الطعن موضوعاً.	5455	2017/4/16
4.	2017/4 الطعن رقم 2017/2	الذفع بعدم دستورية الفقرة 2 من المادة 46 والمادة 52 من قانون نقابة المحامين لتظاير وتعدلاته رقم (11) لسنة 1972.	عدم دستورية المادتين (46 و52) من قانون نقابة المحامين رقم (11) لسنة 1971	5474	2017/8/1
5.	2017/5 الطعن رقم 2017/3	الذفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بجدد الجريدة الرسمية رقم (5413) الصادر بتاريخ 2016/8/1.	1- عدم دستورية العبارة الواردة في نهلية منطوق المادة (1) من نظام الضريبة الخاصة المعدل رقم (97) لسنة 2016 ونصها: (ويعمل به اعتباراً من 2016/6/21). 2- رد الطعن فيما زاد عن ذلك. 3- اعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	5479	2017/8/30
6.	2017/6 الطعن رقم 2017/4	الذفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بجدد الجريدة الرسمية رقم (5413) تاريخ 2016/8/1 باعتبار النظام المطعون فيه قد تقرر سريانه بقر رجعي.	وحيث أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة لجميع السلطات والكافة فإن قرارها هو قول فصل لا يقبل التأويل أو التعقيب من أي جهة كانت وله حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى، مما يتعين معه عدم جواز النظر بهذا الطعن ورده شكلاً لسبق الفصل في موضوعه.	5484	2017/10/16